اللواء ٢٨-٥-٢٠١٩

الرؤية الاقتصادية الاجتماعية أهمّ من الأرقام

علي حماده

أما وقد أقرّ مجلس الوزراء مشروع موازنة ٢٠١٩ وأحاله على مجلس النواب ليدرس ويناقش ويقر في غضون شهر، يفترض أن نذكر بأن الموازنة إنما ستكون موازنة نصف سنة، وبالتالي فإن الرقم ٧،٥٩ في المئة كنسبة عجز سيكون نظريا أكثر منه واقعيا، لان الجولة أنفقت في الأشهر الستة الأولى من السنة على أساس القاعدة الاثني عشرية وفقا لموازنة ٢٠١٨ الكارثية. وبالتالي، فإن التعويل يجب أن يكون على العمل منذ اليوم على موازنة ٢٠٢٠ لكي يتم تقديمها في مواعيدها القانونية، أي بحلول شهر تشرين الأول المقبل، لكي تقر قبل نهاية ٢٠١٩. ومن المهم بمكان ان ننتهي من موضوع قطع الحساب المؤجل، لكي تنطلق العجلة المالية العامة بشكل طبيعي بدءا من هذه السنة. وفي الانتظار، يمكن رئيس الحكومة سعد الحريري أن يشغل محركاته مع الجانب الفرنسي الراعي لمؤتمر "سيدر"، فيعرض معه الخطوة اللبنانية في الموازنة الطموحة نظريا، والتي تلاقي نوعا ما مطلب المجتمع المالي الدولي بخفض نسبة العجر في الموازنة العامة، وإن تكن الموازنة التي أقرها مجلس الوزراء تفتقد الإطار الإصلاحي، وخصوصا الى النظرة الاقتصادية الواضحة، لكون موازنة ٢٠١٩ خضعت لمقص محاسبي صرف، باعتبار أن الأولوية اختصرت بتوجيه رسالة لبنانية الى المجتمع الدولي المالي مفادها ان لبنان قرر فعلا دخول عصر الانتظام المالي، والإصلاح الاقتصادي والحوكمة الرشيدة، بدءا بإقرار موازنة تقشفية، وإن تكن ناقصة في جوانب عدة، او ملتوية في ما يتعلق بلعبة الأرقام، حيث أن بند سلفة الكهرباء البالغ ما يقارب الملياري دولار أميركي، لم يتم احتسابه من ضمن أرقام نسبة العجز، فضلا عن موضوع ميزانية الجيش.

إن الموازنة التي أقرت تشكل من الناحية النظرية (نشدد على الناحية النظرية) خطوة الى الامام، إذا ما تبين بالملموس انها استندت الى ارقام واقعية (على عكس موازنة ٢٠١٨)، وأنها ستحترم بأقصى درجات المسؤولية، فلا نكتشف في ما بعد أن الحكومة (وهي عمليا الحكومة الحالية نفسها) قدمت أرقاما غير دقيقة، أو أنه جرى التفلت من الانضباط في الإنفاق بأعذار مختلفة، استنادا الى النفوذ السياسي الذي أثبتت التجارب أنه يتفوق في النهاية على القانون بمستوياته كافة.

تبقى نقطة جوهرية لا بد من التوقف عندها، وهي أن أي موازنة، لا يمكن ان تكتمل ما لم تستند في جوهرها الى رؤية اقتصادية تقرها الحكومة، وهذا ما لم يحصل الى الآن، حيث اننا لا نزال نعمل على قاعدة "يوم بيوم"، بالرغم من أن ورقة لبنان الى مؤتمر "سيدر" تضمنت حزمة مشاريع لتأهيل البنى التحتية اللبنانية المترهلة كمنطلق لإطلاق عجلة الاستثمار والنمو، فإن المطلوب ان تنظم طاولة نقاش وطني عريض يضم الى الحكومة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، وممثلي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والمجتمع المدني من اجل الخروج بعقد اقتصادي – اجتماعي لبناني يكون الاطار العريض لاي خطة اقتصادية تضعها الحكومات المقبلة. ان اللبنانيين يحتاجون الى معرفة هوية بلدهم الاقتصادية للعقد المقبل، فهل يجري تنظيم طاولتي حوار وطني، الأولى للانتهاء من السلاح غير الشرعي، والثانية لرسم خريطة طريق اقتصادية – اجتماعية بأفق ٢٠٣٠؟